

الْحَالُ

تعريفه

الْحَالُ وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَوْ أَهْبًا

الحال هو : وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ للدلالة على هيئة صاحبه ، نحو : جئتُ مَاشِيًا . فَمَاشِيَا : حال ؛ لوجود القيود المذكورة في التعريف فيه ، وكما في مثال الناظم : فَرْدًا أَهْبًا .
ففرْدًا : حال ، بتقدير : مُنْفَرِدًا .

وخرج بقوله (وَصِفٌ) : ما ليس بوصف ، فالوصف هو : المشتق ، كاسم الفاعل :
جئتُ مَاشِيًا ، واسم المفعول : خرجتُ مسرورًا ، والصِّفَةُ المشبَّهة :
ما بِكَ حَزِينًا ؟

وخرج بقوله (فَضْلَةٌ) : الوصف الواقع عُمْدَةً ، نحو : زيدٌ قائمٌ . فقائمٌ : وصف ولكنه
عمدة ؛ لأنه خبر ، والخبر ركنٌ أساسي في الجملة لا يُستغنى عنه .
وخرج بقوله (للدلالة على هيئة صاحبه) : التمييز المشتق ، نحو : اللهُ دَرُّهُ فارساً . ففارساً :
تمييز مُشتق لا حال - على الصحيح - لأنه لم يُقصد به الدلالة على الهيئة ، بل المقصود
التَّعَجُّبُ من فُروسيته فهو لبيان المتعجَّب منه لا لبيان هيئته . وكذلك في قولك : رأيت
رجالاً راكباً . فراكباً : صفة مشتقة لا حال ؛ لأنه لم
يُسقَ للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل .
ومعنى قوله : مفهم في حال ، هو معنى قولنا : للدلالة على الهيئة .

- لفظ الحال -

- لفظ الحال يُدَكَّرُ ، ويُؤنَّثُ ؛ فتقول : الحال طَيِّبٌ والحال طَيِّبَةٌ ، هذا إذا كان اللفظ
خالياً من تاء التانيث ، أما إذا كان محتوماً بتاء التانيث فهي مؤنثة فقط ؛ تقول : الحالة
طَيِّبَةٌ . وتذكير اللفظ يدلُّ على تذكير المعنى ، وتانيث اللفظ يدلُّ على تانيث المعنى .
والأفصح في اللفظ التذكير ، وفي المعنى التانيث .

الحالُ المُنْتَقِلَةُ ، واللازِمَةُ

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

- أقسام الحال باعتبار ملازمتها للمتَّصِفِ بها ، وعدمه .

- تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين ، هما :

١ - حالٌ مُنْتَقِلَةٌ (أي : لا تكون ملازمة للمتَّصِفِ بها) فهي تُبَيِّنُ هيئةَ صاحبها مُدَّةَ مُؤَقَّتَةٍ ، ثُمَّ تُفَارِقُهُ فليست دائمة الملازمة له ، نحو : جاء زيدٌ راكباً .
فراكباً : حال مشتقة مُنْتَقِلَةٌ ، فالركوب ليس ملازماً لزيد ، بل يَنفَكُّ عنه بأن يجيء ماشياً .

والعَالِبُ في الحال أن تكون مُنْتَقِلَةٌ مُشْتَقَّةٌ ، ولكن ليست مُسْتَحَقَّةٌ (أي : ليس واجباً أن تكون منتقلة مشتقة) بل هو الكثير الغالب .

٢ - حالٌ غير مُنْتَقِلَةٌ (لازمة) وهي التي تكون ملازمة لصاحبها لا تكاد تُفَارِقُهُ ، نحو : دعوتُ اللهُ سَمِيعاً ، ونحو : خلقَ اللهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وكقول الشاعر :
فَجَاءَتْ بِهِ سَبَطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاءُ
فكلُّ مما تحته خطٌ إذا تدبَّرته وجدته وصفا ملازماً لصاحبه .

- المواضع التي تكون فيها الحال غير منتقلة .

- تجيء الحال غير منتقلة (لازمة) في ثلاثة مواضع ، هي :

١ - أن يكون العامل فيها مُشْعِراً بتجدُّد صاحبها ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ فالعامل (خُلِقَ) يدلّ ويُشعر بتجدّد صاحب الحال : الإنسان (أي : إيجاد أمثاله واستمرار إيجاده) ومنه قول الشاعر : فجاءت به سبط العظام (أي : إنه طويلٌ) وكقولهم : خلق الله الزّرافة يديها أطولَ من رجلها .

٢- أن تكون الحال مؤكّدة ، إما لعاملها ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَنَبَسَّ ضَاحِكًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ وإمّا أن تكون مؤكّدة لصاحبها ، كما في قوله تعالى :

﴿ لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ فجميعاً : حال مؤكّدة معني صاحبها ، وهو الاسم الموصول (من) .

وإمّا أن تكون مؤكّدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : زيدٌ أبوك عطوفاً . فعطوفاً : حال ، وصاحبها (أبوك) .

والحال : عطوفاً مؤكّدة لمضمون جملة (زيد أبوك) لأنّ الأبوّة لا تتجرّد من العطف .

٣- أن تكون الحال في أمثلة مسموعة لا ضابطة لها تدل على الملازمة بقرائن خارجيّة ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ فدوام القيام بالقسط معروف من صفات الخالق عزّ وجلّ . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ ومنه قولهم : دعوتُ الله سميعاً .

الحال الجامدة

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ وَفِي مُبْدَى تَأْوُلَ بِلَا تَكْلُفٍ
كِبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيَّ كَأَسَدٍ

- أقسام الحال باعتبار الجمود ، والاشتقاق .

- تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين :

١- حال مُشْتَقَّةٌ ، وهذا هو الغالب والأصل . وقد ذكرنا أمثلتها في السؤال الأول .

٢ - حال جامدة ، وهي قليلة ولكنها مع قلتها قياسية في عدة مواضع .

- ما المواضع التي يكثر فيها مجيء الحال جامدة .

- الحال الجامدة إما أن تكون مؤولة بمشتق ، وإما غير مؤولة بمشتق .

فالمؤولة بالمشتق تكون في المواضع الآتية :

١ - أن تدلّ الحال على سعر ، نحو : بَعَهُ مُدًّا بِدِرْهِمٍ . فَمُدًّا : حال جامدة هي في معنى المشتق مُسَعَّرًا ؛ إذ المعنى : بَعَهُ مُسَعَّرًا كُلُّ مُدٍّ بِدِرْهِمٍ .

والجار والمجرور (بدرهم) متعلق بمحذوف صفة للحال .

٢ - أن تدلّ الحال على مفاعله (أي : المشاركة من جَانِبَيْنِ) نحو : بَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ (أي :

مُنَاجَزَةً وَمُقَابَضَةً) فيداً : حال جامدة هي في معنى المشتق (مُقَابِضَيْنِ) .

والجار والمجرور (بيد) متعلق بمحذوف صفة للحال .

٣ - أن تدلّ الحال على تشبيهه ، نحو : كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا (أي : مُشَبَّهًا الْأَسَدَ) .

٤ - أن تدلّ الحال على ترتيب ، نحو : ادخلوا الدارَ رَجُلًا رَجُلًا ، وادخلوا الدارَ رَجُلَيْنِ

رَجُلَيْنِ (أي : مُرْتَبَيْنِ) فرجلاً الأولى : حال ، والثانية : حال كذلك ، وقيل الأولى

: حال ، والثانية : معطوف عليه بعاطف مقدر ، هو الفاء ، أو ثم . ويجوز أن تكون الثانية

توكيداً لفظياً .

فهذه المواضع الأربعة أجمع النحاة على أنه يجب تأويلها بمشتق ؛ لِيُسْرَ ذلك وعدم التكلف فيه .

وهذا هو مراد الناظم بقوله : " وفي مبدى تأول بلا تكلف " .

وأما غير المؤولة بمشتق فتكون في المواضع الآتية :

١ - أن تكون الحال موصوفة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ وقوله

تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ فقرأنا ، وبشراً : حال جامدة موصوفة غير مؤولة

بمشتق .

٢ - أن تكون الحال دالة على عدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ

لَيْلَةً ﴾ .

٣- أن تدل الحال على طُور من أطوار صاحبها فيه تفضيل ، نحو : هذا بسرّاً أطيبُ منه رُطباً ، ونحو : الخادمُ شباباً أنشطُ منه كهُولةً .

٤- أن تكون الحال نوعاً من صاحبها ، نحو : هذا مَالِكٌ ذهباً ، أو تكون الحال فرعاً

لصاحبها ، نحو : رغبتُ في الفضةِ خاتماً . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَنَنْحِثُونَ الْجِبَالَ بِئُوتًا ﴾^ط أو تكون الحال أصلاً لصاحبها ، نحو : رغبت في الخاتمِ فضةً . ومنه قوله تعالى : ﴿

ءَأَسْجِدُ لِمَن خَلَقْتَ طِينًا ﴾ .

وهذه الأنواع مختلفٌ فيها ، فذهب قومٌ منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها بمشتق ؛ لتكون الحال مشتقة على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق ؛ لأنّ في تأويلها بالمشتق تكلفاً وعُسراً .
